اللّغة العربيّة

مجلة فصلية مُحكّمة تعنى بالقضايا الثّقافية والعلمية للّغة العربية

المجلس الأعلى للّغة العربيّة - الجزائر

العدد 41
2018

اللّغة العربيّة

مجلّة فصليّة مُحكّمة تعنى بالقضايا الثقافية والعلمية للّغة العربية

العدد الواحدوالأربعون

الثلاثي الثالث 2018

ر.د.م.م
1112.3575
EISSN
6545-2600

الإيداع القانوني
7 /20 02

اللغة العربية

المدير المسؤول
أ.د. صالح بلعيد
رئيس المجلس الأعلى للّغة العربية

رئيس التحرير
أ.د. عبد الله العشي

سكرتير التحرير
أ. حسن بهلول

سكرتيرة التحرير
د. حياة أم السعد

إدارة المجلّة
أ. نورة مراح

اللجنة العلمية للتحرير

أ.د. عبد الجليل مرتاض

أ.د. وحيد بن بوعزيز

أ.د. أحمد عزوز

أ.د. يوسف وغليسي

د. الجوهر مودر

د. انشراح سعدي

أ. نزيهة الزاوي

شروط النشر:

- ✓ تنشر المجلّة المقالات الرصينة، ذات العلاقة بقضايا اللّغة العربية ومجالاتها؛
- ✓ تُكتب المقالات باللّغة العربية، وتلحق بملخّصين أحدهما باللّغة العربية وآخرهما باللّغة الإنجليزية أو الفرنسية؛
- ✓ تخضع المقالات للمنهجية العلمية الأكاديمية، وتهمّش آليا في آخر المقالة؛
- ✓ تخضع المقالات للتحكيم العلمي؛
- ✓ يلتزم صاحب المقالة بالتعديل في الآجال المحدّدة، إن طُلِبَ منه ذلك؛
- ✓ تُكتب المقالة بخط Simplified Arabic ببنط 14 في المتن و12 في الهوامش، وترسل على البريد الإلكتروني للمجلّة الموضّح أدناه؛
- ✓ يكون حجم المقالة بين 3000 و5000 كلمة؛
- ✓ ألاّ تكون المقالة قد نشرت من قبل، ولا مستلّة من مذكّرة أو أطروحة جامعية؛
- ✓ يتسلّم صاحب المقالة ثلاث (03) نسخ من العدد الذي نشرت فيه مقالته؛
- ✓ تُرفق المقالة بسيرة علمية موجزة عن الباحث؛
- ✓ لا تعبر المقالات المنشورة بالضرورة عن رأي المجلس الأعلى للّغة العربية.

للاتصال

madjaletalarabia@gmail.com

ASJP.cerist.dz

الهاتف: 00213 21 23 07 16 -- **الناسوخ:** 00213 21 23 07 17

المراسلة: مجلّة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، شارع فرنكلين روزفلت الجزائر ص.ب. 575 ديدوش مراد – الجزائر

محتويات العدد

كلمة رئيس التحرير 9

أ.د. عبد الله العشي

المحور الأوّل: في التراث العربي

- المتونُ العلمية ومدى فاعليتِها في تعليميّة اللّغة العربية.....17

د. يوسف ولد النبية

ج. معسكر (الجزائر)

– النحت مظهر من مظاهر التنمية في اللغة العربية.....33

أ. لطيفة عبو

ج. تلمسان

–النصيحة لإثبات أن كلمة العقيدة عربية فصيحة.....47

أ. محمد بن مبخوت الجزائري

ج. زيان عاشور، الجلفة

المحور الثاني: دراسات لغوية معاصرة

–المصطلح اللّساني العربي بين الترجمة والتعريب.....71

أ. إيمان قليعي

أ. نور الدين لبصير

ج. حسيبة بن بوعلي-الشلف–

- نظرية أفعال الكلام . تعريف بالمفاهيم 87
د. مختار درقاوي
ج. حسيبة بن بوعلي الشلف

هجرة المصطلح -التمفصل المزدوج من اللّسانيّات إلى النقد الموضوعاتي.....95
أ. تروش حسين
ج. سطيف 2

المحور الثالث: تعليميات

-الفهرس الوصفيّ للمنظومات والشّروح اللّغوية الجزائريّة المطبوعة والمخطوطة والمفقودة –دراسة وصفيّة إحصائيّة-...123
د. فؤاد أحمد عطاء الله
ج. الجوف المملكة العربيّة السّعوديّة

-مقروئية الكتاب المتخصص لدى طلبة معهد اللغة العربية وآدابها بالمركز الجامعي عبد الله مرسلي بتيبازة -السنة الثالثة لسانيات تطبيقية أنموذجا 151
د. كريمة بكاي
ج. عبد الله مرسلي، تيبازة

-نظريات التعلّم اللّسانية وأثرها في تعليمية اللغة العربي.....165
أ.عمرمختاري
ج.جامعة الحاج لخضر باتنة 01

المحور الرابع: في دراسات أدبية

-أزمة التّمثيل السردي في رواية "كاماراد" للصديق حاج أحمد.....185

أ. بن علي لونيس

ج. عبد الرحمان ميرة، بجاية

-اللغة الكولونيالية وأزمة الوعي الشقي عند عاموس عوز.....243

أ. عبد الرحمن وغليس

ج. الجزائر

الهيمنة النسوية التخيلية، بحثا عن سلطة الحقيقة خارج آفاق الذكورة -قراءة في المجموعة القصصية "أباطيل" لـ"هدى النعيمي".....259

أ.د. حياة أم السعد

ج. الجزائر2

كلمة العدد
في فقه الحداثة

أ.د عبد الله العشي

كثيرا ما عبر النقد الأدبي المعاصر عن أزمته من داخله بشكل صريح، وغالبا ما تمّ ذلك من خلال عناوين تتضمّن أحكام قِيمة يطلقها النّقاد والدارسون على راهن النقد الأدبيّ، وتتردد في عبارات من أمثال: **أزمة النقد الأدبي، إشكالية المصطلح النقدي، البحث عن منهج نقدي، نحو بديل نقدي، قراءة جديدة. الخروج من التيه.** وغيرها من العناوين أو العبارات التي لا يخلو منها متن كتاب أو هامشه. وهذه العبارات، وسواها، تقدّم صورة عن مآزق نقدية مركبة كلّ عنوان يشير إلى بعد من أبعاد الأزمة أو مظهر من مظاهرها، إنّها تصريحات تعبّر عن وضع قلق وغير مقنع للنقد الأدبي، والتّنبيه إلى وجود خلل ما فيه والبحث عن حل له. لكن هذه الاحكام ما تزال قائمة رغم العديد من الكتابات والاقتراحات، وما تزال تلك العبارات تتكرّر وربّما أضيفت اليها عبارات أخرى تحمّل الأحكام ذاتها.

ولذا يحق أن نسأل لماذا لم يقتنع النّقد العربي المعاصر بذاته، وظلّ ينقد نفسه باستمرار رغم التطور الكبير في مناهجه ومصطلحاته ورغم انفتاحه على منجزات النّقد العالميّ؟ هل يحيا النقد الأدبي دائما في ظل الأزمة ومن خلالها؟ وهل الأزمة مصاحبة له ؟؟ ولماذا؟ ماهي المآزق التي تحفّ بالخطاب النقدي وتحدّ من فعاليته حتى لم يعد مقنعا كما يرى بعض النقاد؟ أين تكمن نقائص النّقد الادبيّ. أفي أُسسه النظرية أم في تطبيقاته؟ وما الدّور تلعبه لغته الخاصّة التي توصف بالغامضة في توصيفه بالخطاب المأزوم؟ كلّ هذه الأسئلة مشروعة. بعضها طرح وبعضها في حاجة إلى طرح، ورغم ما قدم من إجابات فإنّ الأسئلة ماتزال لم تختفِ، وما تزال تعيد طرح نفسها في صور متعدّدة. مما يستدعي مفهوم التّحديث بشكل ملح.

الحاجة إلى التحديث: التحديث ضرورة تاريخيّة وثقافيّة وحضاريّة لاستمرار الكائنات والأفكار. معظم الأفكار في الأدب وفي غير الأدب لا تولد من عدم بل

يُعاد إنتاجها من خلال عمليّات التّحديث، والتّحديث استجابة آلية لمنطق التاريخ يتمُّ في مفاصل تاريخيّة معيّنة دون إكراهات خارجيّة، ويأتي استجابة لرغبات في حركة التّاريخ وليس لإرادات الأفراد فقط، بمعنى أن أيّة عملية تحديث ما لم تصادف قبولا تاريخيّا فهي عملية فاشلة. قد يتسبّب الإصرار في فرضها على الواقع في تشويهه أو تدميره.

أنّ مشروعيّة التّحديث مرهونة بشروط موضوعيّة هي نتاج الواقع ومطالبه وليست خاضعة لأهواء الافراد وذاتياتهم والا لكان لكلِّ فرد حداثته، الافراد وسائط تعمل على إنجاز عمليات التّحديث بعد قراءة صائبة للواقع. وهذا هو الفرق بين التّحديث الموضوعيّ والتّحديث الذّاتي، بين التّحديث الذي يأتي من العُمق والذي يأتي من فوق، بين الذي يفرض نفسه والذي يُفرض من خارج. بعض الكتاب أو بعض الحركات يختصرون الواقع في ذواتهم ويحاولون إسقاط نماذجهم الفكرية على الواقع وفرضها على الآخرين؛ بوصفها النموذج الأوحد للحداثة والتّحديث ممّا يخلُق حالات من التّناقض تعيق عمل الفكر والحداثة معا.

إنّ مشكلة التّحديث في الثّقافة العربيّة تتمثّل في كونها مرتبطة بالأشخاص وهؤلاء مختلفون في مرجعياتهم. فكلُّ نموذج تحديثي يقع على مسافة بعيدة من الآخر، وربّما وقع على النّقيض منه، لأنّها نماذج مرتبطة بمشاريع معرفيّة من خارج المجتمع، لذلك وقعت في صراعات بينها، صراعات فوقيّة نخبويّة لم يكن لها تأثير إيجابيّ على الواقع حتى أصبحنا نتساءل: هل مرت الحداثة من هنا؟ ثم إنّ خطاب التّحديث في النّقد الأدبيّ لم يحمل مسئوليّة إنتاج الحداثة بل ذهب من حيث الأمر سهل، فحاكى النّماذج الحداثية الجاهزة، وتصور أن ذلك يكفي لإنجاز عمليّة التّحديث، ممّا أوقع الخطاب الحداثيّ في أسر التقليد والتبعيّة.

وما يقال عن الثقافة ينسحب على النّقد الأدبيّ؛ فعمليّات تحديثه. رغم اتِّساعها وأهميتها، إلا أنّها لم تؤسّس لنقد عربي. وبقيت أسيرة المرجعيّات الأجنبية. تتغيّر المناهج التي نستعملها دون أن نعرف إن كان ثمّة داع لتغييرها أم لا، فنحن ننتقل من نظريّة إلى أخرى، لا لأنّ واقعنا الأدبيّ يدعو إلى ذلك، بل لأنّ نظريّة ما قد

ظهرت في ثقافة ما فأسرعنا إلى استيرادها وتطبيقها. ليست المثاقفة عيبا في ذاتها ولكنها تصبح عيبا حين لا نعرف أسباب استيراد نظريّة أو منهج ما. لأنها عند ذلك تصبح تبعية. والتبعية تلغي الذّات وترهنها للآخر.

لا مصداقيّة حقيقيّة للتّحديث إلاّ حين تكون أسئلتهُ منبثقة من طبيعة الواقع وثقافته وأدبهُ. فحين نتلقى أسئلة الحداثة من خارج مجالنا الثّقافي فإنّنا نؤجِّل أسئلتنا الحقيقيّة وننصرف إلى أسئلة هامشيّة، أو ربما أسئلة لم تطرحها ثقافتنا أو على الأقل ليس هذا أوان طرحها. وبالتالي يكون تحديثنا عبثيّا.

إنّ منهجيّتُنا في صياغة النّقد الأدبيّ ووضع مفاهيمه ومصطلحاته ولغته وتحديد وظيفته وغاياتُه، ما تزال موضع انتقاد من الجميع، فلا نكاد نقف على رأي يعلن اتّفاقه مع راهن النّقد الأدبيّ. مما أورثنا راهنا نقديّا معطوبا في أسُسِهِ المعرفيّة وإجراءاته التطبيقيّة.

لا يكاد يختلف ناقدان على اضطراب المشهد النّقدي العربيّ؛ فرغم التراكم الحاصل في الانتاج النّقدي سواء على المستوى الاكاديميّ أم الثقافيّ أو الاعلاميّ إلاّ أنّ الوصف السائد في الكتابات النّقديّة هو **(الأزمة)**، فالنّقد في أزمة سواء كان تراثيّا أم حديثا أو ما بعد الحداثة. وسواء كان انطباعيا أم علميا، وسواء كان تأليفا أم ترجمة. ورغم تحولاته المتعددة من منهج إلى آخر ومن نظرية إلى أخرى فإنّه لم يسلم من هذا الوصف.

مازال المتابع للنّقد الادبيّ العربيّ يلحظ أنّه في خلال نصف قرن تقريباً استقبل عددا كبيرا من المناهج بمصطلحاتِها ومفاهيمِها، فمن المنهج التاريخيّ إلى النفسيّ إلى الاجتماعي إلى الشكلانيّ الى النّقد الجديد إلى البنيويّ إلى الاسلوبيّ إلى السيميائيّ الى التداوليّ الى الثقافيّ إلى النسويّ إلى التاريخانيّ...إلخ. وكل منهج بفروعه وأنواعهِ، وتمّ تطبيقها جميعا على القديم والحديث، وعلى الشِّعر والنّثر وعلى النّصوص الأدبيّة وغير الأدبيّة، وتمّ إنجاز آلاف الأعمال النّقدية في ضوء هذه المناهج، ورغم ذلك لم تختفِ صفة الأزمة.

وهكذا يختصر راهن النّقد الأدبيّ في **الأزمة**، وتأخذ الأزمة هنا معناها الذي يعني النّتائج السلبيّة للتّراكم. والوصول إلى مرحلة يَصعُب فيها إيجاد حلول للمشكلات او أجوبة للأسئلة، فهل هذه حالة النّقد العربيّ المعاصر؟ هل تنقصنا المناهج أم النّظريات أو المفاهيم والمصطلحات؟ لا يبدو أنّ ذلك ينقصنا فالمشهد النّقديّ مليء بها. فأين تكمنُ المُشكلة إذاً؟ هل في المنهج أم في النّص أم أنّ ثمّة قراءة أخرى؟

تكمنُ المشكلة في مفهوم التّحديث ومضمونه وسياستهِ في النّقد العربيّ، فقد انصرف الفهم النّظري إلى اعتبار ما وصل اليه الغرب هو منتهى الحداثة، وأن كل مشروع يسعى الى التّحديث ينبغي أن يستعمل منجزاته النّقدية، وتغافل عن كون الحداثة مشروعا تاريخيّا ينمو بشكل متكامل مع تاريخ الثقافة ووسائلها الماديّة ومنجزاتها الروحيّة في إطار زمانيّ ومكانيّ وفي سياقات حضاريّة معقّدة بعضها واضح وبعضها خفي، ويتراكم بالتّدريج إلى أن يصل إلى حالة تسمى **الحداثة**. فالحداثة وضعيّة تاريخيّة تتوج مسيرة حضاريّة معقدة وليست نتائج علميّة أو ثقافيّة يمكن أخذها وزرعها في بيئة أخرى. يُمكن للحداثة أن تنتقل عبر الحدود ولكنّها غير قابلة للتبيئة نظرا لخصوصيّة البيئات وتبايناتِها الثقافيّة والاجتماعيّة ومطالبها الذاتيّة والموضوعيّة، ولكن التّحديث كما تجلى في النّقد العربي انصب اساسا على استعارة المناهج، منهجا تلو منهج، وبشكل متسارع فلا يكاد منهج ما يأخذ مكانه في المشهد النقديّ حتى يخلفه منهج آخر دون أن يتمّ اختبار المنهج الاول والتّعرف على إمكانياته في الكشف والتّحليل. ودون أن يتمّ التّعرف على أسباب استبدال هذا بذاك. والمنهج تقنيّة في القراءة مؤقتة ومتغيّرة تتحكّم فيها النصوص الأدبيّة والمعارف المجاورة وردود أفعال القرّاء، بينما الحداثة ثابتة، هي فكرة نواة أو براديجم تتفرّع عنها المناهج والنّظريات. وهذا ما جعل النّقد لا يثبت على حال فلا يكاد منهج من المناهج يستقر حتى يزاحمه منهج آخر فيختفي دون أن يترك أثرا واضحا وإيجابيا على النصّ الأدبيّ. ولذلك فمهما استبدلنا منهجا بمنهج فان المشكلة

ستظل باقية والوصف بالأزمة باق أيضا، ولن نتخلصّ من الأزمة إلا بإنجاز حداثة وليس استعارة منهج.

هل يعني هذا أن نصرف النّظر عن المنجزات المنهجيّة للنّقد الغربي؟ الجواب لا، ولكن ينبغيّ الوعي بما هو ثابت ومتغيّر، والنظريّة والمنهج، يعني أن نستعمل تلك المناهج مؤقتا في تطوير قدراتنا الفكريّة لوعي أبستمولوجيا التحديث. فنحن في حاجة إلى تحديث معرفي يصل بنا إلى استقلالية معرفية أو على الأقل تميز معرفي. تنشأ عنه مناهج ونظريات نقدية.

نحن مطالبون بالحداثة والتّحديث كضرورة معرفيّة وتاريخيّة وحضاريّة ولكننا لسنا مطالبين أن ننسخ الغرب أو أن نشبهه في مناهجه النقديّة، فالمنهج وسيلة نسبيّة لقراءة الظواهر الأدبيّة. وعليه يمكن أن تكون كل المناهج صائبة كما يمكن أن تكون كلها خاطئة، فكل منهج مجرد قراءة وكل قراءة هي قراءة ضالة، أو هي مجرد قراءة ممكنة من عشرات القراءات، وأسوء ما حدث في واقعنا النقدي هو اختصار الحداثة في المنهج لأنه هي ما يتبن منها. فالحداثة بنية تحتية بالنسبة للمنهج والمنهج تجل لها، ثم انصرفتا الى المفاضلة بين المناهج بدل الأنساق المعرفية للحداثة، تلك المفاضلة التي تحولت الى صراعات بين منهج وآخر، حتى صار المنهج صراعا حول حالات وهميّة في سياق كهذا، وكأن المنهج حقيقة مطلقة. أو كأن المشكلة هي مشكلة منهج. وهي في الأصل مشكلة وعي ومعرفة هي مشكلة تفكير قبل أن تكون مشكلة فكر. مشكلة في العقل المنتِج وليس في العقل المنتَج.

ليس سهلا أن نحقق تميّزنا واستقلالنا المعرفيّ، وليس سهلا أن نتخلّص من هيمنة الغرب الثقافيّة، لأنّ وضعنا الحضاريّ متخلّف وتخلفنا معقّد وشامل وعلى كل المستويات، والذي ينبغي أن نحرّك الوعي به هو إدراك طبيعة الأزمة من أجل فهمها، ثم التفكير في منهجيّة الخروج منها حتى ولو طال بنا الأمد.

ثمة أفكار كثيرة في هذا المعنى لكنّها غالبا ما تكون أسيرة لفكر أُحادي، والحل يَكمن في عقل متحرر وأصيل. ومع ذلك فالأزمة معقدة والحل ليس هينا، ولا يكفي

أن نقدم وصفة نظرية نعتقد في جدواها، ومع ذلك فثمة ضرورة لان نشـــير إلـــى الإطار المعرفيّ للتّحديث. فكما أنّه صعب أن نقدم بديلنا النقدي فصعب أيضـــا أن ندعيّ الحداثة باستعارة النّماذج. فالتّحديث معرفة قبل أن يكون تقنيّة.

المحور الأوّل
في التراث العربي